

مؤتمر وزراء التجارة لدول إفريقيا وأمريكا الجنوبية - خطة عمل مراكش -

1- نحن، وزراء التجارة لبلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية، المجتمعون بمراكش (المملكة المغربية) في 19 يونيو 2008، تبعا لتوصيات قمة إفريقيا وأمريكا الجنوبية، التي نظمت في الفترة من 26 الى 30 نوفمبر 2006 في أبوجا (نيجيريا)،

2- حيث نذكر بالإعلان الختامي وخطة العمل لمؤتمر القمة الأول لإفريقيا - أمريكا الجنوبية، الذي عقد في أبوجا خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 30 نوفمبر 2006، وأخذا بعين الاعتبار نتائج اجتماع المنسقين الذي عقد في كاراكاس في الفترة من 16 إلى 18 يوليو 2007، واجتماع المنسقين لأبوجا و برازيليا و كذا الاجتماع الأول لكبار الموظفين،

3- حيث استعراضنا الوضع الاقتصادي الدولي وبخاصة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وتبادلنا وجهات النظر بهذا الشأن،

4- حيث نعبر عن انشغالنا العميق إزاء ضعف معدل النمو المسجل من طرف الدول الأقل نموا و بعض الدول النامية نظرا لتزايد ثقل المديونية و ارتفاع الفاتورة الطاقية وأسعار المواد الغذائية وتقلبات أسعار المواد الأولية والصعوبات المتعلقة بولوج الأسواق و تدني المساعدات الدولية وعدم ملائمة الاستثمارات الخارجية المباشرة الموجهة للبلدان الأقل نموا،

5- حيث اعترفنا بأهمية الأولويات التعريفية ذات المدة الطويلة من أجل تمكينهم من تحقيق النمو الاقتصادي و تنمية الاقتصاديات الإفريقية و كذا إعطائهم مدة انتقالية كافية ،

6- حيث اعترفنا بالدور المهم الذي تلعبه المواد الأساسية في اقتصاديات الدول الإفريقية و دول أمريكا الجنوبية، مما يستوجب على المنطقتين تكثيف التعاون في هذا المجال و خلق آليات ملائمة من شأنها تحقيق دفعة قوية للإنتاج وتسويق المواد الأولية،

7- حيث نذكر بإعلان الألفية وخاصة الأهداف الإنمائية الرامية إلى القضاء على الفقر،

8- حيث ندرس النتائج التي خلصت إليها الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، التي عقدت في أكرا (غانا) في الفترة من 20 الى 25 أبريل 2008 ،

9- حيث نذكر بالتزام أعضاء منظمة التجارة العالمية باختتام جولة الدوحة الخاصة بالتنمية التي تعتبر التنمية العنصر المحوري لهذه المفاوضات، كما نشيد بالجهود التي تبذل لإيجاد حلول للتهميش الذي تعاني منه البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية في مجال التجارة الدولية ومساعدتها على الاندماج الكامل في النظام التجاري متعدد الأطراف ،

10- حيث نعلن من جديد التزامنا الذي لا رجعة فيه لإعطاء التكامل جنوب-جنوب المكان الذي يستحقه في عالم يزداد عولمة،

11- حيث نويد خطة العمل ، المدرجة أدناه ، في إطار روح التضامن والتعاون التي تعم العلاقات الأخوية و المتينة ، وإرساء الأسس اللازمة لوضع إطار جديد لتعزيز الشراكة بين جهتين، وتشجيع التشاور بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

_____ :

_____ :

12- إن بلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية تؤكد التزامها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف وكذا أهداف الإصلاحات التي تم تحديدها في إطار برنامج الدوحة للتنمية من خلال الإعلان الوزاري للدوحة والذي أكدها قرار المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة في فاتح غشت 2004 وفي الإعلان الوزاري بهونغ كونغ، الصين،

13- إن اختتام جولة الدوحة، الذي كان مقرراً في أواخر عام 2004، لا يزال يتعرض للتأجيل بسبب تشدد مواقف الدول الأعضاء، وخاصة فيما يتعلق

بالقطاع الزراعي الذي يعتبر الوسيلة الرئيسية لكسب العيش في إفريقيا وأمريكا الجنوبية، والذي غالبا ما يبقى مهددا بسبب الدعم المكثف الذي يؤدي إلى خلق اختلالات في التجارة وكذا بسبب التدابير الحمائية التي تطبقها العديد من البلدان المتقدمة،

14- هذا التأجيل يؤثر سلبا على الجهود التي تبذلها البلدان في إفريقيا وأمريكا الجنوبية لتعزيز اندماجها في النظام التجاري متعدد الأطراف وتحقيق أهداف الألفية للتنمية ،

15- تدعو بلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية أعضاء منظمة التجارة العالمية بما فيها الأطراف الرئيسية في المفاوضات، إلى توفير الشروط الأساسية للتوصل إلى اتفاق نهائي متزن. يجعل من البعد التنموي العنصر الأساسي لبرنامج الدوحة، ويضمن مستوى طموح متساو بين المفاوضات الزراعية والمفاوضات المتعلقة بولوج الأسواق للمنتجات غير الزراعية ويحترم مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية والمعاملة بالمثل أقل من كاملة فيما يتعلق بالتزامات التخفيض،

16- لقد ساهمت بلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية دائما في التوصل، في إطار قواعد المنظمة العالمية للتجارة، إلى نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف ، ومقنن، ومنفتح، وغير تمييزي، وبإمكانه المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وخلق فرص الشغل في جل القطاعات،

17- علاوة على أهميته الكبرى، بالنسبة للتنمية الاقتصادية لبلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية، فإن برنامج عمل الدوحة يشكل وسيلة هامة لتعزيز التجارة فيما بين هذه البلدان،

18- وبالنظر إلى ما تقدم، فإن بلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية ملتزمة بتعزيز التشاور فيما يلي:

أ) تنفيذ الأهداف والمبادئ الواردة في إعلان أبوجا، وكذا خطة عمله المتعلقة ببرنامج الدوحة للتنمية و خاصة : إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على منتجات البلدان النامية والأقل نموا والبلدان الأكثر هشاشة،

ب) الحاجة إلى إكمال جولة الدوحة في أجل أقصاه نهاية سنة 2008، بدون إعاقة البعد التنموي لبرنامجها. ويجب على الدول المتقدمة الشريكة إبداء المزيد من الالتزام السياسي لتجاوز الصعوبات مع الأخذ في الاعتبار بشكل فعلي المصالح المشروعة لبلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية، دون المس بالبعد التنموي،

ت) أهمية إنهاء المفاوضات، بما فيها، المفاوضات الخاصة بولوج المنتجات الزراعية وغير الزراعية للأسواق، التي تشكل العنصر المحوري لتقدمها في جل المفاوضات، في إطار منظمة العالمية للتجارة. يجب إعطاء مدة انتقالية كافية لاقتصاديات منطقتنا لتنفيذ التقويمات الضرورية بهدف الحفاظ على بقائها،

ث) إن اختتام المفاوضات مرتبط بدرجة كبيرة بالقضاء النهائي على جميع أشكال دعم الصادرات وبتخفيض الدعم الداخلي الذي يخلق اختلالات في المبادلات التجارية للمواد الزراعية، بالتحسين الملموس والفعلي لولوج الأسواق، مع الأخذ بالاعتبار اهتمامات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. كما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مسألة المعونة الغذائية وتآكل الأفضليات، مع الحفاظ على المعاملة الخاصة والتفضيلية، في شكلها الفاعل والعملي، و المتعلقة بالمنتجات الخاصة وآليات الوقاية الخاصة،

ج) وإذ نذكر بأهمية المفاوضات حول الزراعة في برنامج الدوحة للتنمية وخاصة محور وولوج الأسواق بالنسبة للمنتجات الاستوائية، فإن بلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية يؤكدون تضامنهم وتقاسمهم نفس وجهات النظر بشأن هذه القضايا،

فرغم ذلك، وبالنظر إلى خصوصية هذه المنتجات التي تعتبر أساسية لاقتصادياتهم، فإن الطرفين توصلا إلى معالجة قضية الموز خارج المفاوضات الزراعية للمنظمة العالمية للتجارة مع ضرورة أن تتوصل البلدان المنتجة للموز في المنطقتين في إطار قمة إفريقيا وأمريكا الجنوبية إلى حل نهائي ومنصف للجميع، مع التأكيد على البعد التنموي،

ح) يجب أن تعرف مسألة القطن تقدما إيجابيا على أساس قرار المجلس العام في فاتح غشت 2004 والإعلان الوزاري في هونغ كونغ الصين. ومن

الضروري بذل المزيد من الجهود لتحقيق تقدم بشأن القطن في مفاوضات الدوحة. وفي هذا الصدد، نعرب عن دعمنا لاقتراح مجموعة الأربعة حول القطن،

(خ) مساندة مبادرات البلدان المنتجة للقطن في المنطقتين والتي ترمي إلى حث الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي على الإلغاء التدريجي للدعم المخصص لمنتجي القطن في هذين البلدين. والقبول المبدئي بإنشاء صندوق مقاصة ممول من طرفهم لتعويض منتجي القطن في المنطقتين، وذلك حتى تصبح قواعد المنافسة في السوق العالمية منصفة بشكل تام،

(د) يجب أن يؤخذ البعد التنموي بعين الاعتبار في المفاوضات المتعلقة بولوج المنتجات غير الزراعية للأسواق، وذلك وفقا لروح ورسالة إعلان الدوحة الوزاري، على أساس مبادئ المعاملة بالمثل الأقل من الكاملة، والمعاملة الخاصة والتفضيلية؛ لتلبية احتياجات واهتمامات البلدان في إفريقيا وأمريكا الجنوبية. كما أن تحسين القدرة على رصد المعطيات المتعلقة بالتبادل التجاري و لوج المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق يجب أن يستجيب إلى متطلبات الدول النامية في إفريقيا وأمريكا الجنوبية،

(ذ) إن بلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية تحت البلدان المتقدمة التي لم تفعل ذلك بعد، على منح جميع الصادرات القادمة من البلدان الأقل نموا إعفاء فوريا من الرسوم ونظام الحصص بخصوص الأسواق . و تدعو البلدان النامية أيضا، ذات القدرة على ذلك، أن تفعل الشيء نفسه في حدود الممكن،

(ر) إن بلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية تشجع البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، للاستجابة لطلبات الالتزامات الخاصة التي تقدمت بها بلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية في إطار مفاوضات جولة الدوحة المتعلقة بتجارة الخدمات. كما تشترط الإبقاء على المرونات الواردة في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، كي تتمكن من تحرير مبادلاتها في هذا القطاع وفقا لمستويات التنمية الخاصة بكل منها، أخذا بعين الاعتبار مبادئ التحرير التدريجي، و كذا التنفيذ الكامل لطرق المفاوضات على أساس المقترحات التي تقدمت بها البلدان الأقل نموا في مارس 2006،

ز) تعلق بلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية أهمية كبيرة على تحسين وتوضيح قواعد المادة الرابعة والعشرين من اتفاق ألغات لعام 1994 (تطبيق التراب الوطني - حركة المرور عبر الحدود - الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة) . وتحت أيضا أعضاء منظمة التجارة العالمية على إدماج البعد الإنمائي في هذه الأشغال في إطار يستوجب إعطاء المرونة اللازمة أثناء معالجة تطابق الاتفاقيات الاقتصادية التفضيلية مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة،

س) ينبغي على الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تركز على النتائج التي خلص إليها المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصايد الأسماك ، من أجل وضع الضوابط التي تحظر الإفراط في صيد الأسماك من خلال دعم الممارسات المسؤولة عن الاستغلال المستدام للموارد البحرية. كما يجب أن تعطى مرونة للصيد التقليدي في إطار المعاملة الخاصة والتفضيلية، نظرا لمساهمته في التنمية البشرية والحد من الفقر والأمن الغذائي، فضلا عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي على المناطق التي تعتمد على صيد الأسماك،

ش) إن تسهيل المبادلات تعتبر رافعة أساسية لتنمية التجارة بين أعضاء منظمة التجارة العالمية. كما أن المفاوضات في هذا المجال يجب أن تكون مصحوبة بمساعدة تقنية ومالية ملائمة وفقا لأحكام قرار فاتح غشت 2004 وإعلان هونغ كونغ، الصين، لتمكين بلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية جني فوائد ملموسة من مسلسل الإصلاح،

ص) إن المقتضيات الحالية للاتفاق حول حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة لا تسمح بتوفير الحماية الملائمة للموارد الجينية الوافرة و المعارف التقليدية التي تتوفر عليها بلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية. كما أن نتائج العمل من أجل الربط بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، ينبغي أن تسد هذه الثغرة وفقا لإعلان الدوحة،

ض) إن أعضاء منظمة التجارة العالمية مدعوون إلى تسهيل وتسريع مسلسل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة للبلدان الإفريقية، وخاصة البلدان الأقل نموا، بدون تقيدهم بالتزامات غير منسجمة ومستوى نموهم والتي

تتجاوز قواعد المنظمة العالمية للتجارة والتزامات الدول النامية الأعضاء في المنظمة،

(ط) ضرورة منح اهتمام خاص للبلدان في وضعية "ما بعد الحرب" في المنطقتين، وبالخصوص بالنسبة لمجهوداتهم المبذولة على مستويات البناء والتنمية،

(ظ) إن بلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية تحت أعضاء المنظمة العالمية للتجارة على مواصلة وزيادة التزامها لتقوية القدرات والمساعدة التقنية، وفقا لأولويات التنمية الواردة على التوالي في كل من إعلان الدوحة الوزاري، والقرار الذي اعتمده المجلس العام في فاتح غشت 2004 والإعلان الوزاري لهونغ كونغ، الصين،

(ع) تعد المساعدة الفنية وتقوية القدرات من العوامل الأساسية للبعد التنموي لجولة الدوحة. و يجب أن تعتمد خاصة على تحسين القدرات المؤسسية والبشرية لدول أفريقيا وأمريكا الجنوبية في مجال المفاوضات والاندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف عن طريق الإطار المندمج المدعم و البرنامج المندمج المشترك للمساعدة التقنية و كذا المساعدة من أجل التجارة،

(غ) لا ينبغي أن يحل، تنفيذ المبادرة الخاصة بالمساعدة من أجل التجارة، محل النتائج التي سيتم التوصل إليها خلال المفاوضات برسم أهداف التنمية المحددة بموجب برنامج الدوحة. كما أن الموارد المخصصة، في إطار المساعدة من أجل التجارة، يجب أن تكون فعلا إضافية، مرتقبة، موجهة حسب الطلب، غير مشروطة وأن تمنح على شكل هبات. والهدف من ذلك هو تحسين قدرات العرض وتطوير البنية التحتية المرتبطة بالتجارة، وتقوية القدرات البشرية والمؤسسية لمواجهة الإكراهات المترتبة عن تنفيذ قواعد التجارة متعددة الأطراف وبالخصوص مسألة تآكل الأفضليات في ظرفية يطبعها ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة.

19- تملك الدول الأفريقية و دول أمريكا الجنوبية هدفا استراتيجيا مشتركا يتمثل في تدعيم البعد التنموي لجولة الدوحة. ويجدر في هذا الصدد تبيين مبدأ

الوحدة الذي أبانت عليه بلداننا في إطار التنسيق داخل مجموعة الدول النامية خلال المؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد بهونغ كونغ، الصين،

20- ندعو إلى العمل على تقوية مبدأ التوافق والتنسيق في مواقفنا عبر فرق العمل التي تم تنصيبها من طرف إعلان برازيليا في 11 يونيو 2008، بخصوص هذه القضايا وذلك من خلال إعادة تفعيل الآليات غير الرسمية المتواجدة، وخلق فرق غير رسمية تنكب على القضايا ذات الاهتمام المشترك بالنسبة لدول أفريقيا و دول أمريكا الجنوبية، بما فيها الجوانب المتعلقة ب:

- ❖ المنتجات الاستوائية و المماثلة،
- ❖ المنتجات المتأثرة بتآكل الافضليات،
- ❖ المنتجات المتعلقة بالبستنة،
- ❖ المنتجات الأساسية،
- ❖ التدابير الخاصة بالتأثيرات السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح في الدول الأقل نموا والدول النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائية.

21- نشيد أيضا بالمساهمة الهامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) كمنظمة أساسية لمنظومة الأمم المتحدة مكلفة بمعالجة كل ما يتعلق بالتجارة والتنمية والقضايا ذات صلة، كالتمول والتكنولوجيا والاستثمار، والتنمية المستدامة، وكذا مساهمته كمندى للنقاش مع صياغة التوافق حول القضايا المتعلقة بالتجارة الدولية. ولهذه الدوافع، نساند الدور الذي يلعبه الاونكتاد في إطار المهام المخولة إليه،

22- نوافق على تقوية التنسيق بين الدول الإفريقية ودول أمريكا الجنوبية من أجل التنفيذ الكامل لتوصيات الدورة الثانية عشر للمؤتمر الوزاري للاونكتاد المنعقد خلال الفترة من 20 و 25 ابريل 2008 بأكرا بغانا. وفي هذا الصدد، نناشد الكتابة العامة والدول الأعضاء في الاونكتاد إلى بدل أقصى الجهود من أجل التنفيذ الفعلي لأهداف اتفاقية أكر، خاصة وضع وحدة متكاملة ومستقلة للمواد الأساسية وفقا للفقرة 183 للاتفاق المشار إليه،

23- تكثيف التفكير حول المسألة الطاقية كما تطرح بحددة من طرف أغلب بلدان المنطقتين للوصول إلى إجابة شاملة ونهائية، خاصة في مجال الطاقة النووية المدنية وتنمية الطاقات الجديدة والمتجددة (الشمسية، الريحية الخاصة)،

24- نعتبر أن الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية بالنسبة للمواد الغذائية المترامن مع عوامل التغيرات المناخية وارتفاع أسعار المواد النفطية من شأنه أن يهدد الأمن الغذائي والتنمية المستدامة وتحقيق أهداف الألفية للتنمية. كما تشكل هذه المشاكل تهديدا حقيقيا للأمن الغذائي والاستقرار والتنمية في العديد من الدول النامية خاصة منها الدول الأقل نمواً،

25- نعتبر أن هذه الظواهر العالمية لها انعكاسات مقلقة على المستوى العالمي، وخاصة الأكثر هشاشة من بين الدول النامية. وتتطلب إيجاد حلول في إطار مقاربة شاملة ومندمجة عن طريق تعبئة المجتمع الدولي الذي يجب عليه اتخاذ قرارات إستراتيجية في أفق سياسة غذائية عالمية جديدة،

26- نلتزم بالعمل من أجل التضامن مع بلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية الأكثر تضرراً لمواجهة تقلبات أسعار المواد الغذائية والمواد النفطية وكذا دراسة السبل والوسائل لترجمة هذا التضامن،

27- نؤكد أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية و الطاقية، لايمكنه أن يؤثر على قدرات البلدان النامية المستوردة لهذه المواد في الاستجابة للحاجيات الأساسية لسكانهم و تحريك الموارد الضرورية لتنفيذ سياستهم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

28- نلتزم بالعمل من أجل تضامن حقيقي مع البلدان النامية المستوردة الصافية للمواد الأساسية واستعمال المؤسسات الموجودة لهذا الغرض ، تسهيل الولوج للصناديق الدولية لتمكينهم من مواجهة الخصائص الغذائي وتقلبات أسعار المواد الغذائية. وفي هذا الإطار، نعطي الأولوية لتوجيه الإنتاج الفلاحي للاستجابة لحاجيات الاستهلاك البشري،

- _____ :

29- إنعاش الأعمال بصفة عامة والتجارة بصفة خاصة، يتطلب مناخا ملائما على مستوى الاستقرار الماكرو-اقتصادي والاستثمار في مجال البنية التحتية وتنمية الرأسمال البشري والولوج إلى مصادر التمويل والأنظمة المحفزة الملائمة للاستثمار والتصدير، كل ذلك مدعم بإطار قانوني متفاوض عليه ما بين المنطقتين.

- :

30- من أجل تشجيع تنمية المبادلات التجارية والشراكة بين المنطقتين لجعلها أداة للنمو والتنمية، ندعو إلى إزالة جميع القيود التي تعترض التجارة، خاصة الأسقف التعريفية المرتفعة والتدرج التعريفي، وإقامة شراكة دائمة و مربحة عن طريق :

-1

31- تقوية النظام العام للأفضليات التجارية بين الدول النامية، والذي يعتبر إطارا ملائما لتنمية المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية و دول أمريكا الجنوبية. للإشارة فإن من بين 44 دولة عضو في النظام العام للأفضليات التجارية، 24 دولة من أفريقيا وأمريكا الجنوبية إضافة إلى دول الميركوسور، تتواجد ضمن هؤلاء الأعضاء وتشارك في مختلف جولات المفاوضات،

32- تشجيع دول المنطقتين على المشاركة في هذا النظام من أجل إعطاء ديناميكية جديدة للتجارة بين الدول الإفريقية ودول أمريكا الجنوبية، والعمل من أجل إنهاء الجولة الثالثة من المفاوضات الحالية، قبل نهاية 2008،

33- العمل على تقوية النظام العام للأفضليات التجارية عموديا وأفقيا. عموديا، عبر زيادة المنتجات المشمولة بهذا النظام التجاري، وأفقيا عبر تحسيس الدول الإفريقية ودول أمريكا الجنوبية بأهمية الامكانيات التي يخولها هذا الاتفاق، استعدادا لانضمامهم إليه،

34- مضاعفة الجهود من أجل التطبيق الفعلي للفقرة 47 من الإعلان الوزاري لمؤتمر منظمة التجارة العالمية المقام بهونغ كونغ والمتعلق بالدول أقل نموا، و ذلك في أفق تنمية المبادلات التجارية لدول أمريكا الجنوبية والدول الإفريقية مع الدول أقل نموا في المنطقتين،

-2 :

35- تنظيم معرض سنوي للمنتجات، بالتناوب في المنطقتين، للتعريف بإمكانياتها وتشجيع اللقاءات بين رجال الأعمال وإقامة الشراكات،

36- تنظيم منتدى للأعمال والاستثمار مرتين في السنة من أجل تسهيل اللقاء بين القطاع الخاص للمنطقتين واستكشاف الفرص التجارية والاستثمارية،

37- خلق نواة لسوق افتراضية « Business to Business »، مكونة من المقاولات الممثلة لقطاعات ذات المصلحة المتبادلة في المنطقتين، لتنمية العلاقات الإستراتيجية ما بين هذه المقاولات على مستوى الإنتاج (ادخار المواد الأولية لإدخالها في عملية الإنتاج: المناولة، الصفقات الإلكترونية) و التصدير إلى الأسواق الأخرى،

38- إعطاء دفعة لتنمية الشراكات بين المنظمات المكلفة بتنمية الصادرات، وكذا بين الوكالات المكلفة بتنمية الاستثمارات في المنطقتين،

39- خلق آلية أفرو-أمريكية لتنمية المبادلات تضم المنظمات الحكومية و شبه الحكومية وكذا الجمعيات المهنية المكلفة بتنمية الصادرات وتنظيم وتدبير التظاهرات التجارية،

40- تأمين الموارد من أجل :

- أ- الاستغلال الفعلي للإمكانيات الإنتاجية للحبوب (خاصة الأرز و القمح) في المنطقتين،
- ب- تقوية خبرات الموارد البشرية في الميادين العلمية و التقنية، مع إعطاء الأولوية المطلقة لتكوين المهندسين،

-3

:

41- تبادل الخبرات في مجال السياسات الصناعية المبنية على التجارة،

42- صياغة لائحة تضم مشاريع تركز على أهداف الألفية للتنمية من أجل إيجاد مصادر التمويل،

43- تسهيل الوصول و تقاسم المعلومات حول الأسواق خاصة عن طريق "القاعدة الجديدة لتدبير المعرفة"،

44- تبسيط وتنسيق الوثائق المتعلقة بالاستيراد والتصدير وتحسين المساطر الجمركية،

(5) :

45- خلق تعاون بناء بين المؤسسات المالية الأفريقية ونظيرتها بأمريكا الجنوبية، بغية إنعاش ودعم علاقات الشراكة بين بنوك التجارة بالمنطقتين،

46- تعيين بنك على الأقل بكل بلد لينضم للشبكة البنكية لبلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية،

47- حث المجموعة الدولية على تقديم دعمها المالي للدول النامية المستوردة للبتروول، من أجل مساعدتها على مواجهة ثقل الفاتورة الطاقية،

(6)

48- إعادة معالجة إمكانيات التعاون في مجال حماية النباتات وخاصة محاربة الجراد و استعمال المبيدات البيولوجية،

49- تشجيع الشراكة في مجال تحويل التكنولوجيا المستعملة لإنتاج الجينات وتحسين النسل للأبقار المنتجة للحليب واللحوم،

(7)

50- الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة في مجال إنتاج المحروقات المستخلصة من النباتات والمحروقات الصناعية، عبر خلق منظومات للتحالفات الإستراتيجية، كمحطات التلاقي، ما بين بلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية، خاصة في قطاعات التغذية، والبستنة والنسيج ...

(:

51- لا تزال توجد بمعظم دول المنطقتين، مجموعة من النواقص في العديد من المجالات. لذا يتعين مضاعفة الجهودات بهدف تحسين مناخ الأعمال والحكامة لضمان استقطاب أفضل للاستثمارات الأجنبية وذلك بواسطة :

- دعم جهود البلدان الرامية إلى خلق مناخ ملائم لتنمية الاستثمارات في المنطقتين،

ب. تشكيل مجموعة خبراء، بدعم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية، تتكلف بتشخيص مجالات الخدمات الجديدة والحيوية التي من شأنها أن تساهم في التنمية ببلدان المنطقتين،

ج. استغلال التكامل الحاصل بين المنطقتين في ميادين تجارة الخدمات، والاستثمار وتيسير انتقال الأشخاص الطبيعيين، خاصة رجال الأعمال، وتشجيع إبرام اتفاقيات بهذا الشأن،

_____ - _____ :

.1

52- العمل على ربط اقتصاديات إفريقيا وأمريكا الجنوبية فيما بينها وكذا مع باقي بلدان العالم بواسطة تأهيل موانئها، والشبكة الطرقية بها وتطوير الملاحة والبنية التحتية المرتبطة بذلك،

53- تشجيع شركات النقل الجوي والبحري من أجل مضاعفة عدد الخطوط المباشرة التي تربط المنطقتين،

54- معالجة الاستثمار والسياحة والآليات الملائمة لتحسين الوسائل اللوجستية والبنى التحتية وتيسير التبادل التجاري وولوج الأسواق بمعونة المجموعة المكلفة بالتجارة ، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة للبلدان النامية المعزولة و البلدان الأقل نمواً،

.2

55- تحديد القطاعات التي يجب أن تتطابق مع القوانين التقنية وأن تستجيب مع المعايير التنظيمية وتقييم المطابقة، بمعيار الأوساط المرتبطة بالأعمال، وذلك من أجل تقليص العوائق و تحسين الولوج إلى الأسواق،

56- ملاءمة، قدر الإمكان، القوانين التقنية الأساسية والمعايير، وتقييم المطابقة وإجراءات الصحة والصحة النباتية مع السهر على تحقيق مبدأ الشفافية،

57- تكثيف التعاون وتشجيع اعتماد المعايير الدولية وذلك عن طريق المشاركة الفعالة داخل المحافل الدولية المرتبطة بالمعايير،

58- المساهمة بشكل فعال في تعزيز وتقوية دور المؤسسات التي تهتم بتوحيد المعايير وتقييم المطابقة، وذلك بهدف تطوير آليات مشتركة ومتوافقة على المستوى الجهوي،

.3

59- تشجيع استعمال هاته التكنولوجيات في الميدان التجاري وتعزيز التعاون من أجل تقليص الهوة الرقمية،

60- دعم "بوابة انترنيت أفريقيا-جنوب أمريكا" لتطوير التعاون والحوار الاقتصادي وكذا فرص المبادلات والاستثمارات بين المنطقتين،

61- تشجيع تبادل الخبراء الوطنيين سواء على المدى القصير أو الطويل فيما بين الهيئات المكلفة بتوحيد بالمعايير والمصادقة، والإدارات الجمركية، والمؤسسات المكلفة بإنعاش الاستثمارات والصادرات والوكالات المكلفة بالملكية الفكرية،

62- تقاسم الخبرات التقنية وتحويل التكنولوجيا بين المنطقتين من أجل تقوية الجهود للرفع من الإنتاج وتنويعه و كذا العرض للمواد الغذائية الأساسية،

63- إعداد برنامج للأنشطة والتكوين من خلال تنظيم منتديات وورشات مختصة من أجل الرفع من جودة الموارد البشرية و الخبرة الوطنية دون إغفال الواقع الاقتصادي والمصالح الخاصة لكل منطقة في إطار التعاون الثلاثي،

64- من أجل تفعيل خطة العمل هذه، فإن مجموعة العمل، التي تم إحداثها مؤخرا في برازيليا، حول التجارة والاستثمار والسياحة سيناط إليها تحديد الأولويات و وضع آلية للتقويم والتتبع،

65- سيتم تقديم تقييم الإنجازات وتلك التي تتطلب المتابعة، خلال الدورة الثانية لاجتماع وزراء التجارة لبلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية التي ستعقد خلال السنتين المقبلتين.

اعتمد في مراكش ، في 19 يونيو 2008